خارطة طريق نحو
خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
محافظة جبل لبنان

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
In partnership with the
Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA
PER LA COOPERAZIONE
ALLO SVILUPPO
Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق نحو
خـطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي، محافظة جبل لبنان

المرجع: خارطة طريق نحو خطة اقتصادية-اجتماعية لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي، محافظة جبل لبنان، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية --لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

تم إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي.

ويتوجه البرنامج بشكل خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائيّة في عاليه الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بد من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: الياس أبي نجم، بهية حسين التراوي، عزيزة ياسين، نسرين عبد الصمد
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي رميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإن إدخال الإصلاحات استنادًا إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير الى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الإستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى (bottom-up)، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

قائمة الجداول والأشكال ٩
ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
الخدمات الأساسية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢١
الصرف الصحي ٢١
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
الوظائف العامة ٢٦
القطاع الخاص ٢٦
قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها) ٢٦
قطاع الزراعة ٢٧
قطاع الصناعة ٢٧
قطاع التجارة ٢٧
قطاع السياحة ٢٧
التحويلات من الخارج ٢٧
التوجهات الاستراتيجية ٣٠
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٦
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٨
خلاصة ٤١

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ١٧
شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ١٨
شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ١٨
شكل ٨: توزّع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ٢٦

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع **«دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية»** والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل اتحاد بلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد.
قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الاستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.
تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتم العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والصناعة. تم ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة التي منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية)

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذوي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخص يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

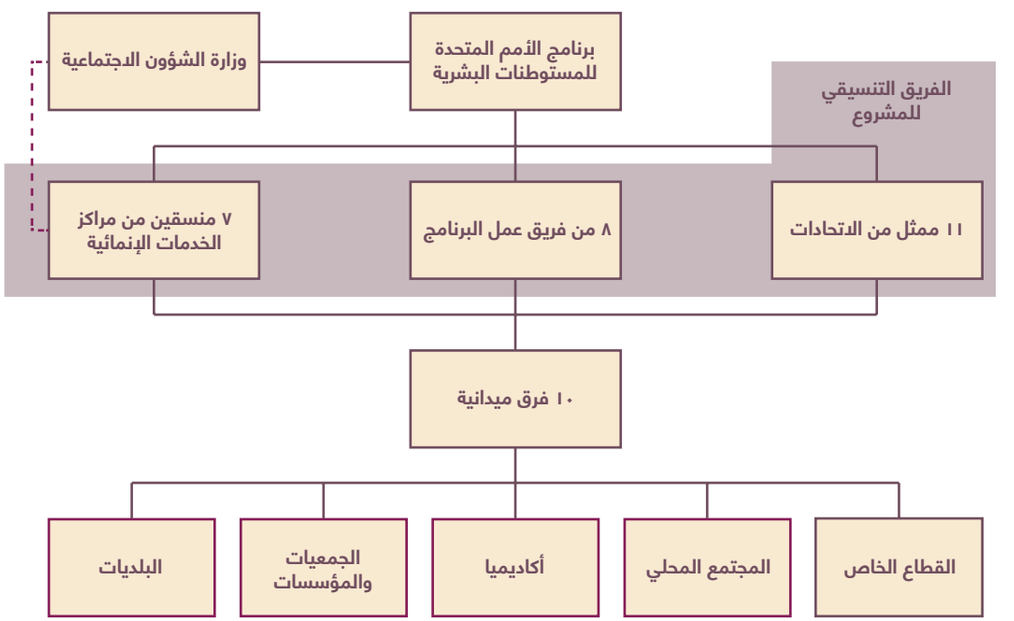

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الإتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمنّت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً. لذلك، تمّ استحصال معظم الأرقام المعروضة في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تم جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات:

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات و فقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.
- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.
- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الـ ١٧ اتحاداً المتبقين، تم اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية، ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك-الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى– بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تم جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات أيضاً على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

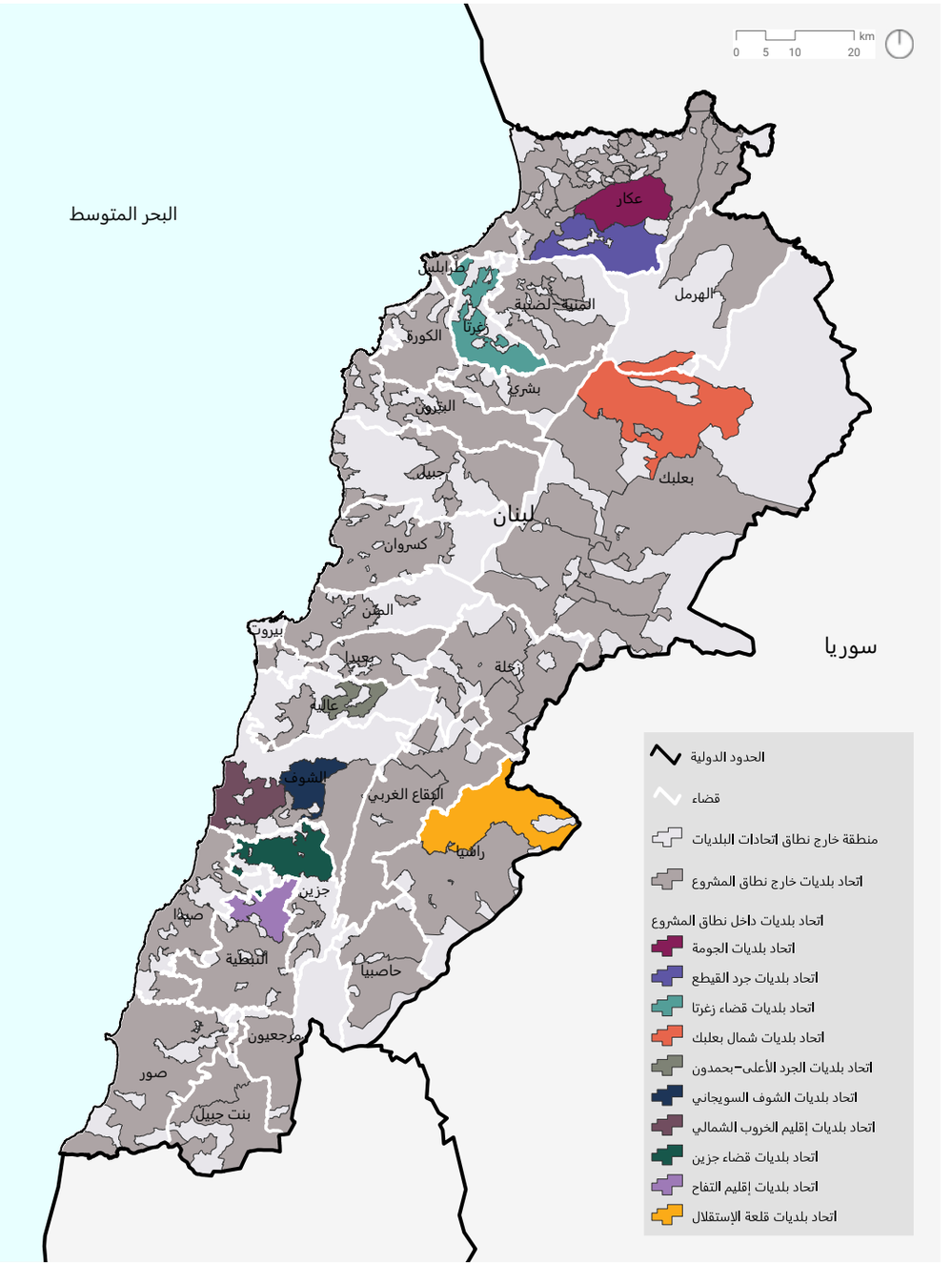

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات **إقليم الخروب الشمالي** ضمن محافظة جبل لبنان حيث يضمّ ١٧ بلدية، يتراوح حجم مجالسها ما بين ٩ أعضاء (سبلين، ضهر المغارة، علمان-البرغوتية، جدرا)، و١٢ عضواً (مزبود، عانوت، الرميلة، الوردانية، دلهون، بعاصير-حارة بعاصير، البرجين-المريجات، المغيرية)، و١٥ عضواً (الجية، كترمايا، داريا)، و١٨ عضواً (شحيم وبرجا).

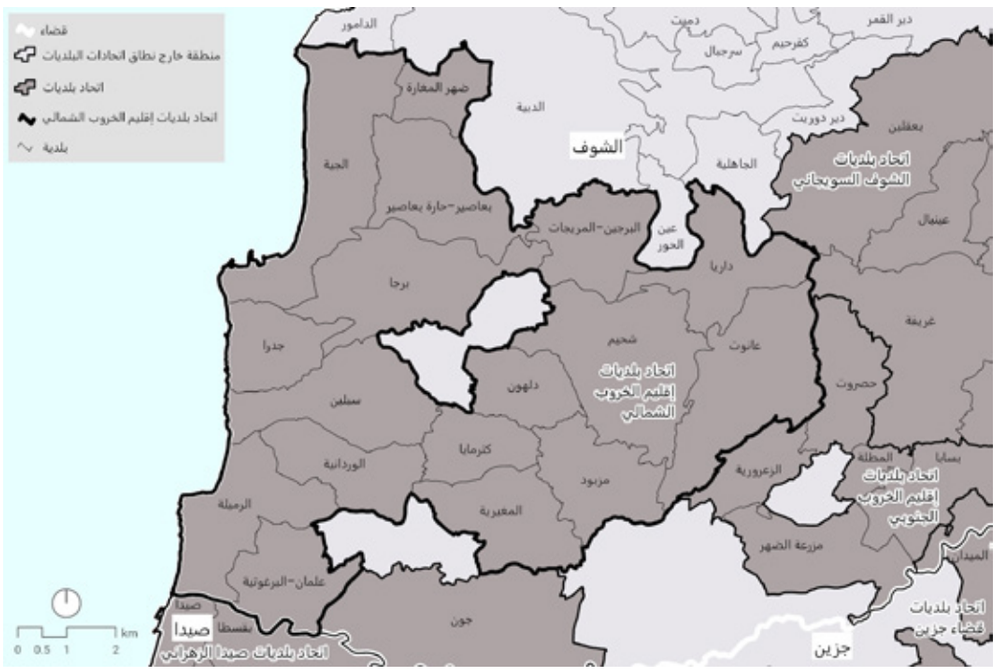

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم تحديث حدود اتحاد بلديات الجومة بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

تبلغ مساحة الاتحاد حوالي ٨٥,٥٦ كيلومتراً مربعاً، ويتراوح ارتفاع بلدات الاتحاد فوق مستوى سطح البحر ما بين مترين عند منطقة الجية والرميلة و٧٩٥ متراً عند أعلى نقطة في منطقتي داريا وعانوت (شكل ٤).

يحد اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي من الشمال السعديات وصولاً إلى الدامور ومنها إلى خلدة ومن ثم بيروت، ومن الجنوب صيدا، ومن الشرق حصروت - غريفة - جبل الشوف، ومن الغرب البحر المتوسط.

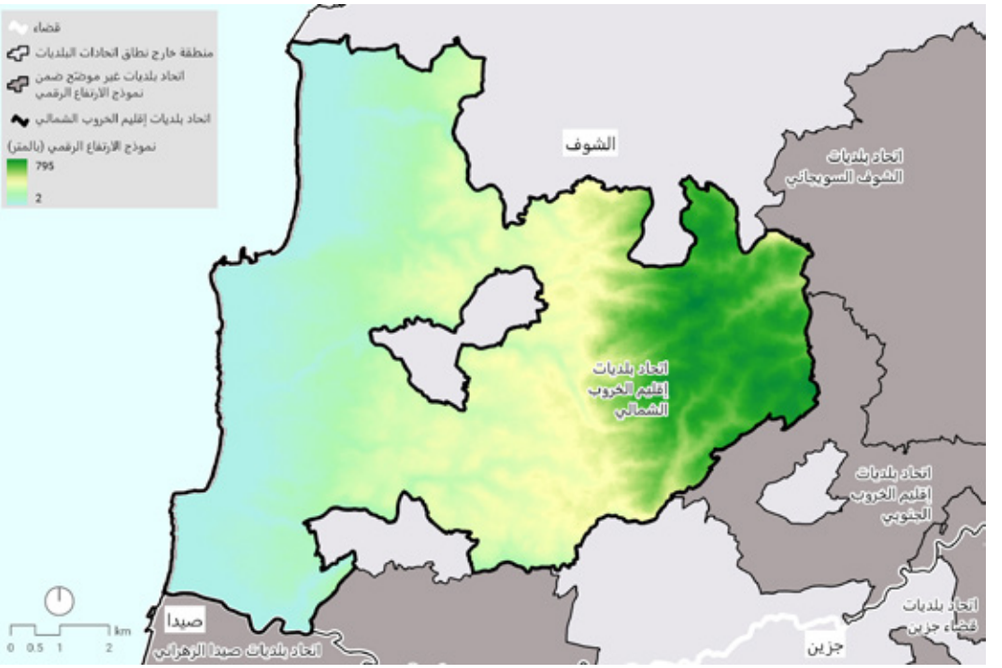

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم استخراج هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣ (GDEM V٣)، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تم تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

يقع مركز اتحاد إقليم الخروب الشمالي في بلدة مزبود في قضاء الشوف، حيث يشكّل نقطة وسطية بين الجبل والساحل، ويعتبر هذا الموقع الجغرافي المميّز عاملاً مهمّاً أضفى على الاتحاد قيمة مناخية واقتصادية بالإضافة إلى كونه معقلاً أساسياً لأعداد كبيرة من الموظفين بمختلف فئاتهم ومراتبهم الوظيفية ضمن القطاع العام، ليس فقط على مستوى القضاء والمحافظة، بل على مستوى الوطن بأكمله.

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

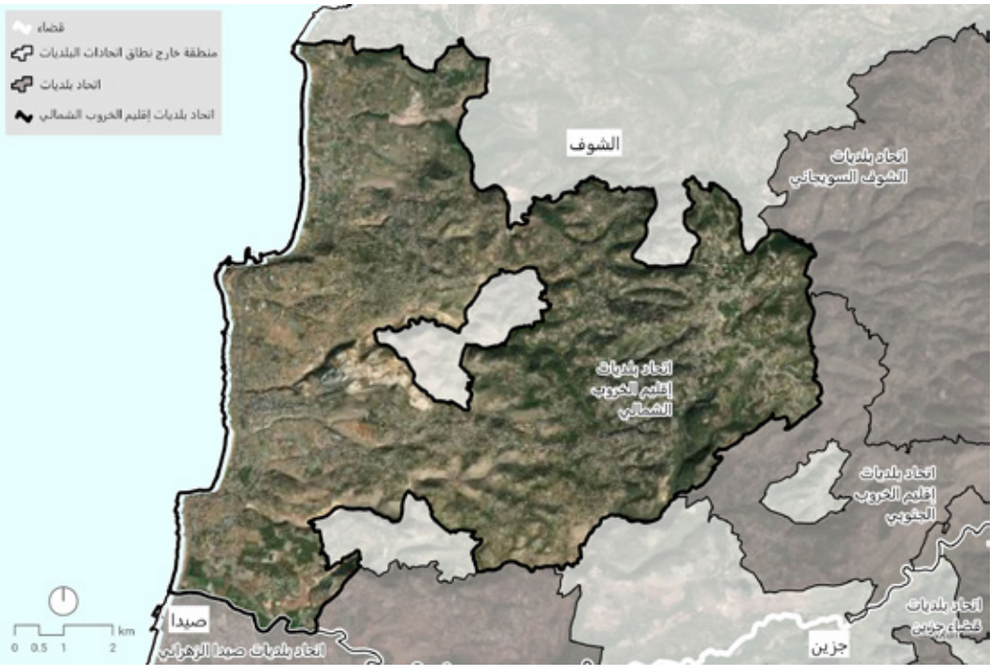

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: صورة عالية الدقة تم استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

المناطق الاصطناعية ضمن وحدة الإدارة البلدية تمثل ٣٦,٦١ في المئة (٣٠,٨٥ كيلومتر مربع) من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٢١,٢١ في المئة (١٧,٨٧ كيلومتر مربع) من الأرض وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٢٧,٣٤ في المئة (٢٣,٠٤ كيلومتر مربع). المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) تشكل ٧,٣٩ في المئة (٦,٢٣ كيلومتر مربع)، وشبكة الطرقات ٠,٥٦ في المئة (٠,٤٨ كيلومتر مربع) والأنهار ٠,١٥ في المئة (٠,١٢ كيلومتر مربع)، بينما تشكّل الأراضي العشبية ٦,٧٤ في المئة (٥,٦٨ كيلومتر مربع) من مساحة الاتحاد (الأشكال ٦,٧).[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف غطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تم حسابه بواسطة المركز الوطني لاستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

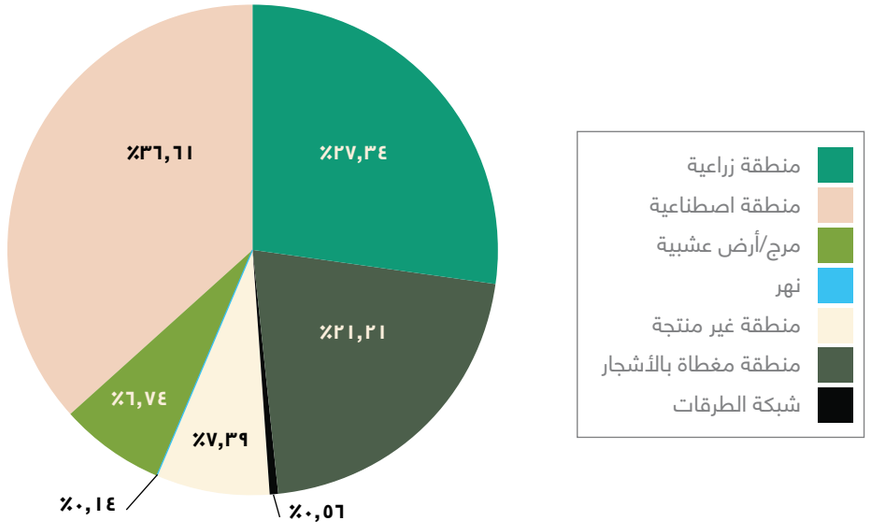

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

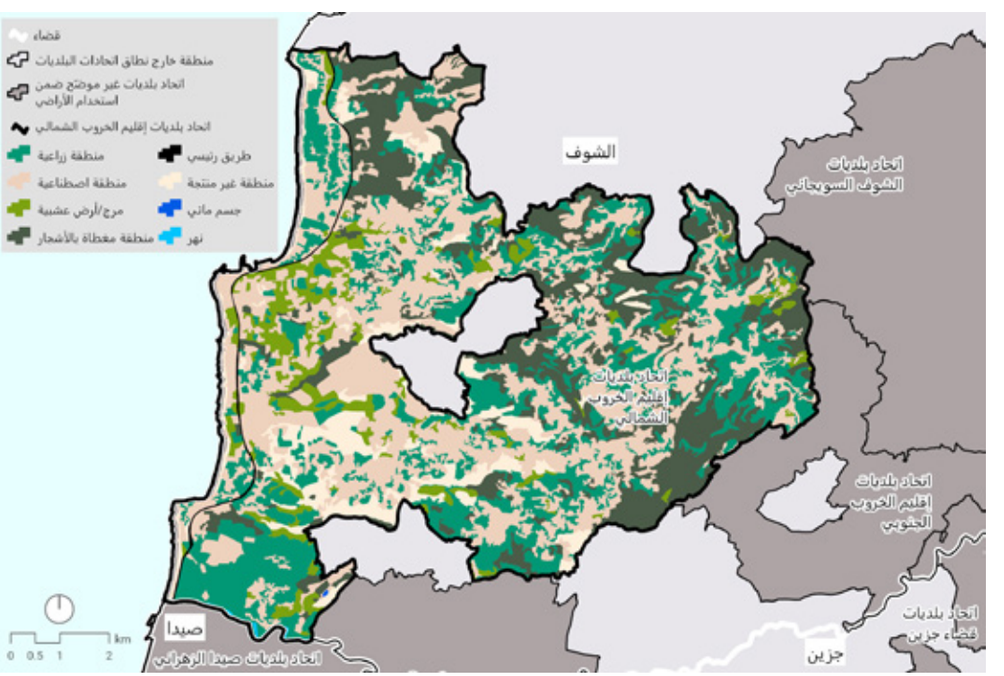

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم استخراج هذه الخريطة من الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكاني

يقارب عدد السكان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد حوالي ٢٣٠,٠٠٠ نسمة حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم (أغلبيتهم من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين) نسبة ٣٠٪. وتتوزّع مخيمات النازحين بين مخيم فلسطيني في بلدة سبلين ومخيمين للنازحين السوريين في بلدتي عانوت وكترمايا.

يتميّز اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي بمجتمعه الفتي، حيث تقدّر نسبة الفئات العمرية من الأطفال والشباب بحوالي ٦٥٪ من مجموع الهرم السكاني في الاتحاد بحسب المعلومات المقدّمة من قبل المخاتير وأصحاب المصالح في المنطقة. ويبيّن الرسم البياني أدناه توزّع النسب التقريبية للفئات العمرية على مجموع الهرم السكاني (شكل ٨).

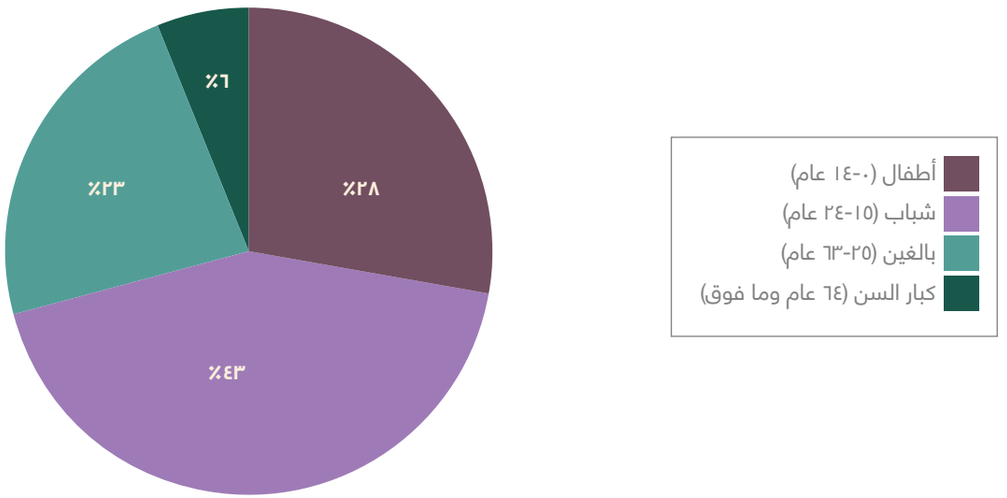

شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكان ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: مسح ميداني تم إجراؤه مع البلديات

تقدّر نسبة المغتربين في الاتحاد بحوالي ٤,٥٪ من عدد السكان المسجّلين، وهم يتواجدون في عدد كبير من بلاد الإغتراب منها، أوستراليا، بلاد الخليج، أفريقيا، وغيرها. بدأت عملية الإغتراب مع بداية الحرب الأهلية، أي منذ حوالي ٤٠ سنة، واستمرت الهجرة مع توالي الأحداث الأمنية والأزمات لغاية تاريخه.

يقوم بعض المغتربين بدعم أسرهم وأقاربهم من خلال تحويلات مالية شهرية متفاوتة تُقدّر بحوالي ٢ مليون دولار شهرياً، مما يساعد هذه العائلات على تخطّي التحدّيات والصعوبات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد. ومن الجدير ذكره أنّ بعض البلديات والمؤسسات الحكومية تستفيد من أموال المغتربين التي يتمّ استثمارها في مشاريع عامة ضمن بلدات الاتحاد. على صعيد المثال، لقد أمّن المغتربون الدعم لمستشفى سبلين الحكومي إبان جائحة كورونا.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد بحال دون الوسط، بحيث تتوفّر في المنطقة جميع الخدمات بنسبٍ مختلفة بين القطاعات والبلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهوّر في نوعيّة وكميّة الخدمات المقدّمة، بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات مما يتسبّب في عدم القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة، مما يؤثّر سلباً على الواقع العام للخدمات.

المياه

فيما يتعلق بوضع المياه، تواجه منطقة إقليم الخروب الشمالي، تحدّيات كبيرة خاصة خلال فصل الصيف، حيث تشهد شحّاً في المياه، بسبب التقنين الحاصل في ساعات الضخّ اليومي من جهة أولى، والتوزيع غير العادل للمياه بين مختلف بلدات المنطقة من جهة ثانية، والتعدّيات على مصادرها دون حسيب ورقيب من جهة ثالثة، مما يساهم في عدم تلبية الحاجات المتزايدة للمياه لدى السكان، وينعكس سلباً على حياتهم اليومية والأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

تعتمد المنطقة بشكل رئيسي على المصادر المائية المتاحة من مصلحة مياه الباروك والآبار الارتوازية الخاصة. تعاني شبكات المياه في الإقليم من نقص في الصيانة والتأهيل. ويشار هنا إلى أنّ مصلحة مياه الباروك هي المسؤولة عنّ إدارة وصيانة الشبكات المائية في المنطقة.

الطرقات والمواصلات

إنّ غالبية الطرقات في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي سيئة وتحتاج إلى الصيانة والتأهيل، كما إنّ الطرقات الفرعية في المنطقة بأغلبيتها سيئة أيضاً. ويُشار هنا إلى أنّ معظم الطرقات الرئيسية والفرعية في المنطقة تفتقد لشروط السلامة المرورية، بحيث تغيب الإنارة العامة عنها بالإضافة الى إشارات السير والسرعة والقطع المعدنية المضيئة، ويُشار هنا إلى أنّ الواقع السيء للطرقات يؤثر سلباً على مختلف القطاعات في المنطقة، ويزيد من حوادث السير وبالتالي يشكّل خطراً على سلامة السائقين والمارّة.

بالرغم من المشاكل التي تم ذكرها، يمكن القول بأنّ التواصل بين البلدات في الاتحاد قائم وبحال جيدة. حيث يتمكّن السكان من التنقّل بسهولة بين البلدات المختلفة دون مواجهة عقبات كبيرة في الوصول.

أمّا فيما يتعلق بوسائل النقل العام، فإنها غير متاحة في المنطقة، ويعتمد السكان في تنقّلاتهم بشكل كبير على السيارات العمومية والخاصة.

المباني والمنشآت

يشهد وضع المباني والمنشآت في اتحاد الإقليم تشابهاً كبيراً بين بلدات الاتحاد، من حيث طبيعة المباني السكنية، إذ يُلاحظ أنّ معظمها يتألف من ٣ طوابق فقط، أمّا استخدام القرميد في هذه المباني فهو نادر.

تتميّز المباني السكنية في المنطقة بوجود مساحات خضراء واسعة في محيطها، مما يوفّر بيئة جميلة ومريحة للسكان.

بالنسبة للمباني والمنشآت غير السكنية، تتمثّل بمحلات صغيرة توجد في الطوابق الأرضية للمباني وتخصّص هذه المحلات للأنشطة التجارية، الصناعية والخدماتية، التي تلبي إجمالاً احتياجات السكان في المنطقة.

أمّا فيما يتعلق بطبيعة السكن، يمكن تقسيم الوحدات السكنية إلى ملكيات خاصة وإيجارات. ويعتبر حوالي ٨٥٪ من الوحدات السكنية في المنطقة ملكيات خاصة، بينما تقوم الـ ١٥٪ المتبقية منها على عقود الإيجار. يعكس هذا التنوّع في طبيعة السكن تفضيل الأكثرية من السكان لإمتلاك منازلهم بينما الأقلية يختارون الإيجار كخيار للسكن.

كما غيرها من المناطق الأخرى، توجد في منطقة الإقليم مخالفات قانونية في البناء وبعض التعدّيات على الأملاك العامة.

الكهرباء

يُلاحظ في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي أنّ الشبكات الكهربائية في حالة متوسطة، وتحتاج إلى صيانة وترميم. ويوجد ثلاث مصانع للكهرباء في المنطقة، لا تعمل بشكل جيد ولا توفر الكمية الكافية من الطاقة الكهربائية للمنطقة. وفي الوقت الحالي، يعتمد السكان بشكل كبير على المولّدات الخاصة والطاقة البديلة لتوفير الكهرباء. أما بالنسبة للإدارة والصيانة، تقع مسؤولية تشغيل وصيانة الشبكات الكهربائية العامة على عاتق شركة كهرباء لبنان أمّا المولدات الخاصة فعلى عاتق أصحابها.

تعاني المنطقة على هذا الصعيد، من انقطاع مستمر للتيار الكهربائي، وارتفاع في كلفة فاتورة اشتراك المولدات الخاصة، وغلاء في أسعار المحروقات التي تستخدم لتشغيل المولدات.

الصرف الصحي

بالنسبة للصرف الصحي في المنطقة، توجد شبكات للصرف الصحي في بعض البلدات، لكنّها تحتاج إلى الربط الكامل فيما بينها وبالشبكة الرئيسية في بلدة الجيّة، وتفتقد بلدات أخرى لوجودها. وتحتاج الشبكة الرئيسية في بلدة الجيّة بدورها إلى إعادة تأهيل عاجل بسبب التلف الحاصل فيها نتيجة مرور الزمن عليها وزيادة قدرتها الاستيعابية بما يتناسب مع التزايد السكاني في المنطقة. ويذكر هنا أنّ البلدات التي تغيب فيها شبكات الصرف الصحي تعتمد على الجور الصحية للتخلّص من مياهها المبتذلة.

حيث أنّ هذا الواقع المزري يؤثر سلباً على مختلف القطاعات الأخرى، إن لجهة تلوّث المياه الجوفية وما ينتج عنها من تداعيات صحية وبيئية، وتلوّث في التربة والإنتاج الزراعي وغيره، تبرز أهمية المعالجة الكاملة والمستدامة لقطاع الصرف الصحي في الإقليم من خلال إعادة تأهيل الشبكات الصحية وربطها بالمحطة الأساسية في بلدة الجيّة، وإنشاء شبكات للصرف الصحي حيث تستدعي الحاجة إليها في بعض البلدات.

النفايات

يتّبع اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي نظاماً لإدارة ومعالجة النفايات يتم تنفيذه بالتعاون مع شركة خاصة (شركة بلو سيتي) وبالتنسيق مع البلديات المختلفة. إنّ الآلية المتّبعة في جمع ومعالجة النفايات تقع على عاتق الشركة الخاصة، حيث أنّها تقوم بجمع النفايات من المناطق المختلفة في الاتحاد بشكل يومي وتعمل على معالجتها. أما تلزيم الشركة الخاصة فهو قائم عبر مجلس الإنماء و الإعمار حيث يتم اقتطاع الرسوم مباشرةً من ميزانيات البلديات في الصندوق البلدي المستقل. ويُشار هنا إلى أنّ المنطقة تفتقد لوجود معمل لفرز النفايات حالياً.

أمّا المشاكل الرئيسية التي تعترض ملف إدارة النفايات في الاتحاد تتمثّل في عدم تطبيق الفرز من المصدر، حيث يتم جمع النفايات دون فرزها من جهة، و تكبّد البلديات تكاليف باهظة من جهة أخرى.

الاتصالات

إنّ وضع الاتصالات في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي ليس بالمستوى المطلوب بسبب رداءة نوعيّة الخدمات من جهة، والنقص الحاصل في المحروقات اللازمة للتشغيل من جهة أخرى. لذلك تحتاج الشبكة إلى صيانة وإعادة تأهيل وتطوير في نوعية الخدمات وجودتها.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

على صعيد المياه، تعتمد المنطقة على المياه المتأتّية من مصلحة مياه الباروك ومن الآبار الارتوازية الخاصة، وتعاني خلال فصل الصيف من شحّ في المياه بسبب التقنين الحاصل في ساعات الضخّ اليومي للمياه، وعدم القدرة على تأمين المحروقات والانقطاع المستمر لكهرباء لبنان، مما ينعكس سلباً على الحياة اليومية للسكان وتتأثّر أيضاً المؤسسات العاملة في الاتحاد جرّاء ذلك. ويذكر هنا أن توزيع المياه على البلدات لا يتم بعدالة، كما أنّ شبكات المياه تعاني من الاهتراء بسبب قدمها بالإضافة إلى التعدّيات عليها.

وهذا يتطّلب العمل على زيادة ساعات الضخّ اليومي لتلبية احتياجات السكان والمؤسسات عبر توفير الكهرباء والمحروقات عند الضرورة لها بغية تأمين التغذية الملائمة بالمياه. كما يتوجّب العمل على إعادة التأهيل والصيانة المستمرة للشبكات ووقف التعدّيات عليها وضبط المخالفات الحاصلة في التوزيع غير العادل للمياه في مختلف البلدات.

ويذكر هنا أيضاً بأنّ خدمة الانترنت تتأثّر الى حد بعيد بغياب الكهرباء وغلاء المحروقات مما يؤدّي في بعض الأحيان إلى رداءة جودتها.

أمّا على صعيد الصرف الصحي، فإنّ معظم البلدات في الاتحاد غير مربوطة على الشّبكة الرئيسية للصرف الصحي، بالرغم من وجود محطة للتكرير في الجيّة، ويتمّ الاعتماد على الجور الصحية كبديل في بعض البلدات. إنّ واقع الصرف الصحي في منطقة الإقليم قد ينتج مشاكل إضافية جرّاء تسرّب المياه المبتذلة من الجور الصحية الى المياه الجوفية، مما سيؤدي الى تلوّثها وبالتالي سيُسهم ذلك في تلوّث التربة ومياه الري والإنتاج الزراعي، وما يستتبع ذلك من تأثيرات سلبية على صحة السكان والبيئة.

لذلك فإنّ هذا الواقع يفترض العمل على استكمال الإنشاء في شبكات الصرف الصحي في كافة بلدات الاتحاد وإعادة تأهيل الشبكات الصحية الموجودة وربطها بالمحطة الأساسية في بلدة الجيّة وزيادة قدرتها الاستيعابية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات المنطقة في الإقليم. كما لا بد من العمل على إجراء الفحوص الدورية لمياه الآبار ومعالجة التلوّث الحاصل فيها حفاظاً على صحة السكان وسلامة البيئة في المنطقة.

أمّا بالنسبة لشبكة الطرقات في منطقة الاتحاد، فإنّ غالبية الطرقات الرئيسية والفرعية بحال سيئة وتفتقد لشروط السلامة المرورية، حيث أنّ شبكات الإنارة العامة لا تعمل بسبب النقص الكبير بالمصابيح من جهة وغياب الكهرباء عنها وعدم توفر طاقة بديلة لها من جهة أخرى مما يؤثّر سلباً على مختلف القطاعات، ويشكّل خطراً داهماً على الأمن في المنطقة وحياة وسلامة السائقين والمارّة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ التواصل بين البلدات في الاتحاد قائم دون صعوبات تذكر يواجهها السكان في الوصول. ووسائل النقل العام غير متاحة في المنطقة، إذ يعتمد الناس على السيارات العمومية والخاصة للتنقّل.

بالنظر إلى هذا الواقع المزري، تقف البلديات عاجزة أمام حلّ هذه المشاكل بمفردها لتراجع قدرتها الشرائية، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد.

لذلك، فإنّ تغيير هذا الواقع، يتطلّب العمل على إعادة تأهيل الطرقات الرئيسية والفرعية وتعبيدها وتوفير شروط السلامة المرورية عليها، وصيانة شبكات الإنارة وتركيب أنظمة إنارة جديدة لها تعمل على الطاقة البديلة.

فيما يتعلق بالنفايات، يوجد نظام لإدارة النفايات في منطقة الاتحاد ويتم تنفيذه بالتنسيق مع البلديات وبالتعاون مع شركة خاصة. وحيث لا يوجد معمل لفرز النفايات داخل الاتحاد، فإنّ الشركة الخاصة هي المعنية بجمع ومعالجة النفايات في المنطقة.

تعترض ملف إدارة النفايات في الاتحاد بعض المشاكل وأهمّها، عدم تطبيق الفرز من المصدر، جمع النفايات دون فرز، تكبّد البلديات مصاريف باهظة.

لذلك يتوجّب العمل على إعداد خطة مستدامة لمعالجة النفايات عبر اشراك المجتمعات المحلية في تنفيذ هذه الخطة.

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

يقوم القطاع الصحي في اتحاد بلديات الخروب الشمالي على عاتق ١٦ مؤسسة صحية توفّر خدمات صحية متنوّعة. تنقسم هذه المؤسسات بين مؤسسات حكومية وأخرى خاصة. تتضمن خدماتها، المعاينة الطبية، التوعية الصحية، والأدوية. وتتفاوت التكلفة الصحية لهذه الخدمات بين مؤسسة وأخرى.
تقوم وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة وصيانة المراكز الحكومية التابعة لها، بينما تتولّى الإدارة والصيانة في المراكز الصحية الخاصة الجهات الخاصة المسؤولة عنها. كما يوجد في المنطقة مستشفى حكومي في بلدة سبلين ومستشفى خاص في بلدة مزبود ومستشفى حكومي آخر في منطقة شحيم هو بمثابة مستوصف صغير، وتوجد في بعض البلدات مستوصفات تنتمي لجمعيات مختلفة تقوم بإدارتها وصيانتها.
يعتبر الوصول إلى هذه المؤسسات الصحية سهلاً ومتاحاً أمام جميع سكان المنطقة.
يواجه القطاع الصحي في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي بعض المشاكل، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمرّ بها البلاد، وتتلخّص هذه المشاكل في نقص الأدوية والمعدّات الطبية، وانقطاع الكهرباء الذي يستدعي تأمين المحروقات بأسعار باهظة لتشغيل المولدات الكهربائية، مما يؤثّر على سير العمل في هذه المراكز والمؤسسات الصحية.

القطاع التربوي

تحتضن منطقة إقليم الخروب الشمالي ٢٦ مدرسة تتوزّع بين مدارس حكومية وأخرى خاصة. توفّر هذه المدارس خدمات تعليمية وتربوية جيّدة، ويظهر ذلك في النتائج المشرّفة للامتحانات الرسمية التي يخضع لها طلابها. وتختلف تكلفة الخدمات التربوية باختلاف المدارس وأنواعها وخدماتها المحدّدة.

تقوم بإدارة وصيانة هذه المدارس الجهات المسؤولة عنها، فالمدارس الرسمية تتولّى وزارة التربية الوطنية الإشراف عليها، أمّا المدارس الخاصة فهي بإدارة ومسؤولية القطاع الخاص. يسهل وصول الطلاب والمعلمين إلى مدارسهم، باستثناء الطلاب الجامعيين الذين يعانون من التكاليف الباهظة في تنقّلاتهم إلى جامعاتهم كونها تقع في محيط الاتحاد الذي يبعد جغرافياً عن أماكن سكنهم.

يمتاز القطاع التربوي في اقليم الخروب بمستوى تربوي عالٍ خاصة في مدارسه الخاصة حيث يتولّى في عدد كبير منها المسؤولية التربوية، معلمون مخضرمون في العمل التربوي، كما توجد ثانويات وجامعات في بلدة الوردانية (الجامعة الاسلامية) وجامعة AUL في جدرا، ويوجد في محيط الاتحاد فرع للجامعة العربية وآخر للجامعة اللبنانية في الدبيّة. بالإضافة إلى وجود عدد من المعاهد الفنية ضمن الإطار الجغرافي للاتحاد.

يواجه القطاع التربوي في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي بعض المشاكل، وأهمها، الانقطاع المستمر للكهرباء وغلاء المحروقات، مما يعيق عملية التشغيل في المدارس والجامعات، هذا بالإضافة إلى النقص في التجهيزات التربوية الحديثة التي تلبّي احتياجات الطلاب والمعلمين بالأخص معدّات تكنولوجيا المعلومات.
إنّ معالجة هذه المشاكل، تتطلّب العمل على دعم وتجهيز المدارس الرسمية، وتوفير الكهرباء والمحروقات اللازمة للتشغيل في المدارس، ورفدها بالتجهيزات التربوية الحديثة التي تساهم في تحسين جودة التعليم.

على الصعيد الاجتماعي يتميّز هذا القطاع بوفرة الجمعيات الأهلية وعدد لا بأس به من المبادرات الفردية على الرغم من ضعف التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات البلدية في المنطقة. على الصعيد الشبابي، تكثر الأندية الرياضية والشبابية في بلدات الاتحاد لكنّ برامجها ونشاطاتها انحسرت كثيراً بسبب نقص التمويل، وباتت لا تلبّي الطموحات المنشودة لدى الشباب.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

على الصعيد الصحي، تتوافر في المنطقة المراكز الصحية الحكومية وغير الحكومية وجميعها يعاني من نقص حاد في المعدّات والمستلزمات الطبية. ويُشار ضمن هذا الإطار إلى شكوى المجتمع المحلي من غياب المراكز الصحية الاجتماعية التي تُعنى بتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتلك التي تنظّم نشاطات للأطفال والمسنين.

على الصعيد التربوي، تتواجد المدارس والجامعات بكافة مستوياتها التعليمية في إطار الاتحاد ومحيطه التي تؤمّن الفرص التعليمية المتنوّعة لسكان الاتحاد، لكنّ الأزمة الاقتصادية ألقت بثقلها على هذا القطاع كمثيله من القطاعات الاجتماعية الأخرى، مما أدّى إلى نقص في جهوزيته بالمستلزمات التعليمية الضرورية لتفعيل العملية التربوية.

على الصعيد الاجتماعي تتعدّد في المنطقة الجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والشبابية، فيما تقلّ بالمقابل البرامج والأنشطة التي أصبحت قاصرة عن تلبية الطموحات المنشودة في المجتمع المحلي بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية ونفاذ التمويل لها.

لذلك، فإنّ تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية يستدعي العمل على دعم وتجهيز المراكز الصحية والمستشفيات القائمة في منطقة الاتحاد، وتوفير مخزون من الأدوية اللازمة، والمعدات الطبية الحديثة، وتأمين المحروقات اللازمة لتشغيل هذه المراكز وتزويدها بأنظمة طاقة بديلة لتأمين استمراريتها واستدامتها.

كما يستلزم العمل على دعم المدارس الرسمية وتفعيل أدائها من خلال توفير كافة المقوّمات التربوية المادية والبشرية اللازمة لها، والعمل على تأمين النقل المدعوم للطلاب الجامعيين، والعمل على تجهيز المعاهد المهنية بمختبرات تطبيقية للاختصاصات التي تستدعي ذلك، مع توفير اختصاصات أخرى تراعي حاجات سوق العمل المحلي في المنطقة.

ويتوجّب العمل أيضاً على تفعيل دور الجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والشبابية العاملة في المنطقة، عبر وضع آليات فعّالة للتنسيق فيما بينها من جهة وبينها وبين البلديات واتحاد البلديات من جهة أخرى، وذلك من خلال إعداد خطة عمل تتضمّن مشاريع وأنشطة مستدامة توفّر الأمن والاستقرار الاجتماعيين للفئات الشابة المهمّشة في المجتمع المحلي في المنطقة. كما لا بد من العمل على تمكين هذه الجمعيات والنوادي بالكفاءات والمهارات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية بدعم من الإدارات المحلية المنوطة بريادة التنمية في المنطقة.

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

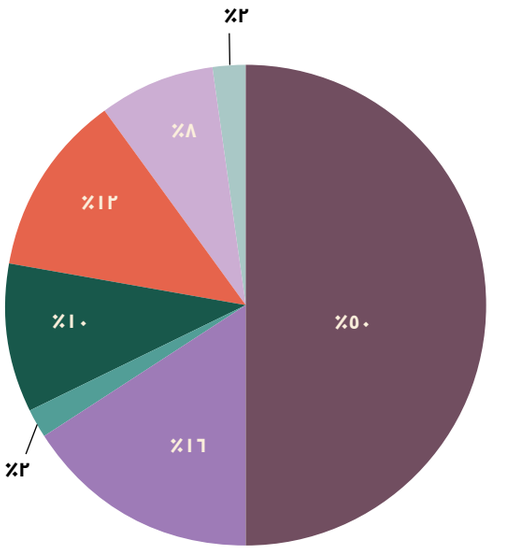

شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي
المصدر: مسح ميداني تم إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

يشكّل القطاع العام مصدراً أساسياً للدخل في منطقة إقليم الخرّوب الشمالي، حيث يحتلّ حيزاً مهماً في الحياة المجتمعية والاقتصادية في المنطقة، إذ يعتبر العمل في القطاع العام خياراً شائعاً للعديد من السكان العاملين الذين يقدّرون بحوالي ٥٠٪ من حجم القوّة العاملة في المنطقة (شكل ٩).

تتنوّع مجالات العمل ضمن هذا القطاع وتشمل المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارات العامة والمدارس الرسمية، حيث يقوم الموظفون بواجباتهم الوظيفية المنوطة بهم على أكمل وجه مما يساهم في دعم الحياة اليومية للمواطنين وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعيين في المنطقة.

يتوزّع العاملون في القطاع العام بحسب فئاتهم العمرية وجنسهم بشكل متساوٍ، ويشمل ذلك الشباب والكبار، والإناث والذكور بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، ويعكس ذلك، التوازن في فرص العمل والمساواة بين الجنسين.

يعمل الموظّفون في القطاع العام داخل إقليم الخروب الشمالي وخارجه، بحيث يتكبّد العاملون في خارج المنطقة مصاريف نقل إضافية.

تجدر الإشارة إلى تميّز منطقة الإقليم بالحضور القويّ لجميع دوائر القطاع العام فيها. وتتمثّل مشاكل القطاع العام في تراجع قيمة رواتب الموظفين فيه بسبب تدهور سعر الصرف في العملة الوطنية.

القطاع الخاص

يُعَدّ القطاع الخاص جزءاً أساسياً من البنية الاقتصادية في إقليم الخروب الشمالي، حيث يُساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

يشكّل العاملون في القطاع الخاص نسبة تقارب حوالي ١٦٪ من حجم القوّة العاملة في المنطقة (شكل ٩).

يتوزّع العاملون في القطاع الخاص بحسب الفئات العمرية والجنس بشكل متساوٍ. ويشمل ذلك الشباب والكبار، والإناث والذكور بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، مما يعكس التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص ضمن هذا القطاع.

تشمل مجالات العمل في القطاع الخاص المصارف والشركات الخاصة. وفي هذا السياق، يعمل أبناء الإقليم بمعظمهم في مجال الهندسة ضمن شركات متعددة مثل «خطيب وعلمي» وفي العديد من المصارف والمستشفيات.

تتواجد مراكز العمل ضمن القطاع الخاص داخل إقليم الخروب الشمالي وخارجه، حيث أن بعض الموظفين يعملون في المؤسسات والشركات الخاصة الموجودة داخل المنطقة، بينما يعمل آخرون في مناطق أخرى خارجها، وهذا يعكس التنوّع والتوسّع الاقتصادي في المنطقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معمل الترابة في بلدة سبلين يعتبر محركاً اقتصادياً كبيراً في المنطقة بسبب كبر حجمه وإنتاجه من جهة ولتوفيره العديد من فرص العمل لأبناء المنطقة من جهة أخرى.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها)

يواجه قطاع المهن والحرف في إقليم الخروب الشمالي تحدياً كبيراً يتعلق بمنافسة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة المحلية بسبب تدنّي قيمة أجرها الذي أدّى إلى انكفاء العديد من العمال المحليين عن العمل وتراجع الطلب عليهم. لذلك فإنّ نسبة العاملين في هذا القطاع متدنيّة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث تقدّر بحوالي ٢٪ فقط من إجمالي القوّة العاملة في المنطقة (شكل ٩).

علاوة على ذلك، هناك اختلاف في توزّع العاملين ضمن هذا القطاع بحسب الجندر، حيث أنّ الذكور يشكّلون الغالبية من العاملين ضمن هذا القطاع، بينما تحتلّ النساء النسبة الأقل.

تقتصر مجالات العمل ضمن قطاع المهن والحرف، على مهن البناء والتوريق والتبليط وتمديد الأدوات الصحية وميكانيك وحدادة ودهان السيارات وغيرها، بالإضافة إلى بعض الحرف التي تتشارك فيها النساء مع الرجال كتصفيف الشعر والتزيين والخياطة والحفر والرسم على الأخشاب وغيرها، ويشار هنا إلى أنّ معظم العاملين في هذا القطاع يعملون بشكل أساسي في بلداتهم.

قطاع الزراعة

تشير نتائج الدراسات الميدانية والجلسات التشاورية التي تم تنفيذها مع ممثلي كافة القطاعات الاقتصادية في منطقة الاتحاد إلى أنّ نسبة العاملين في القطاع الزراعي تقدّر بحوالي ١٠٪ من حجم القوّة العاملة (شكل ٩). ويعتمد العديد من الأسر على الزراعة كوسيلة رئيسية للعيش، مما يجعل دعم الزراعة وتوفيرها لفرص العمل المستدامة أمراً حيوياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

يلاحظ أن العاملين ضمن هذا القطاع بمعظمهم من الذكور من فئة الكبار وتكاد الإناث تنكفئ عن هذا العمل بمختلف فئاتهن العمرية ضمن هذا القطاع. لذا، ينبغي تشجيع وتفعيل مشاركة فئات الشباب والنساء في هذا القطاع، وتوفير فرص عمل متكافئة للجنسين، بالإضافة إلى توفير منصّات أو تطبيقات الكترونية تساهم في بناء وتطوير مهاراتهم.

تشمل أنواع الزراعة المهمّة في الإقليم، زراعة الزيتون، الخروب، البقوليات، القشطة والأفوكادو. بالإضافة إلى تربية النحل وإنتاج العسل، وتربية المواشي والدواجن إذ يشهد هذا القطاع نمواً وازدهاراً في المنطقة.
يوجد في اتحاد إقليم الخروب الشمال سبع تعاونيات زراعية تفتقد إلى التنسيق والتعاون فيما بينها.

تواجه الزراعة في الإقليم عدة تحدّيات، أهمها تأثّر هذا القطاع بالتغيّرات المناخية، وتزايد تكاليف المبيدات والمواد الزراعية والبذور، والمنافسة غير العادلة للمنتجات الزراعية المستوردة. بالإضافة إلى شحّ المياه وارتفاع تكاليف الري وعدم توفّر الطاقة اللازمة لذلك. وتعتبر تربية النحل رائجة في منطقة الإقليم لكنها تعاني من غلاء الأدوية اللازمة لصحة وسلامة النحل.

لذلك، يتوجّب العمل على تنفيذ مشاريع زراعية مستدامة تساهم في تنشيط الزراعة في المنطقة وتوفّر المداخيل الثابتة للمزارعين، كما ينبغي تنظيم المعارض لتسويق المنتجات الزراعية، وتوفير التدريب والدعم الفني للمزارعين. ويجب أيضاً العمل على دعم التعاونيات الزراعية وتفعيل دورها والتنسيق فيما بينها.

قطاع الصناعة

في إقليم الخروب الشمالي، يلعب القطاع الصناعي دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل للسكان.

تشير نتائج الدراسات الميدانية التي تم تنفيذها في الاتحاد إلى أن نسبة العاملين ضمن قطاع الصناعة في المنطقة تقدّر بـ ١٢٪ من مجموع القوّة العاملة (شكل ٩). ويُظهر توزّع العاملين بحسب الفئات العمرية بأنّ فئتي الشباب والكبار يشكلون القسم الأكبر من نسبة العاملين في هذا القطاع، وبحسب الجندر يتساوى الذكور مع الإناث.

تتنوّع الصناعات الأساسية في الإقليم، وتشمل صناعة زيت الزيتون، الزيت النباتي، الصابون، الدبس، الطحينة، وصناعة الشوكولا الرائجة التي تبرز من خلال بعض العلامات التجارية المعروفة مثل القيسي في جدرا، Patchi في سبلين، والوفا في وادي الزين. تشمل أيضاً الصناعات، المنتجات الورقية مثل المحارم، صناعة الفخار، صناعة الخشب، الخفان، البلاط، الترابة وغيرها.

توجد المؤسسات الصناعية في مناطق مختلفة ضمن الإقليم مثل، شحيم، سبلين، داريا، بعاصير، ومزبود.
يتم تصريف المنتجات بشكل رئيسي ضمن الأسواق المحلية، بالإضافة إلى بعض التصريف الخارجي.

يواجه القطاع الصناعي في الإقليم بعض التحدّيات، مثل غلاء المواد الأولية، منافسة اليد العاملة الأجنبية، وارتفاع كلفة المحروقات، والمنافسة في السلع والمواد الاولية وعلى سبيل المثال، في صناعة الحلويات او الحلاوة والطحينة تتم المنافسة من قبل منتجات أجنبية ليست بالمواصفات المطلوبة.

لذلك، يتوجّب العمل على دعم وحماية الصناعة اللبنانية وتطوير مهارات الصناعيين، وتنظيم المعارض لتصريف المنتجات الصناعية المحلية وإيجاد أسواق خارجية لها، وتشجيع استخدام الطاقة البديلة المستدامة في التشغيل لتخفيض تكاليف الإنتاج.

قطاع التجارة

يلعب القطاع التجاري في إقليم الخروب الشمالي، دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل في المنطقة.
تشير الدراسات التي قام بها الفريق الميداني في منطقة الاتحاد إلى أن نسبة ٨٪ من حجم القوّة العاملة في المنطقة يعملون في القطاع التجاري (شكل ٩). ويتوزعون بحسب الفئات العمرية على فئتي الشباب والكبار.

تتوافر في الاتحاد مؤسسات تجارية مختلفة في حجمها وأنواع مبيعاتها. وتتضمّن تجارة المواد الغذائية، الحلويات، اللحوم، الفروج، المعجنات، الملابس، الأحذية، الأدوات الصحية، قطع السيارات، دواليب السيارات، معارض السيارات، الأدوات الكهربائية، الهدايا وأدوات التجميل والألعاب، محطات الوقود، المكتبات، الهواتف المحمولة، بلاط السيراميك، لوازم الخياطة، الخرضوات، مواد البناء، المفروشات، الأدوات المنزلية، لوازم الكهربائية، العلف، المواد الزراعية، الترابة وغيرها. ويذكر أنّه توجد تجارات واسعة تتعدى الحدود الجغرافية للاتحاد كتجارة الزيتون والزيت النباتي والطحينة والدبس والشوكولا وغيرها .

يواجه القطاع التجاري في الإقليم بعض التحدّيات وأهمها، المنافسة الخارجية، كما يواجه صعوبة في التصريف وتسويق المنتجات.

ولمواجهة هذه التحدّيات، يجب العمل على حماية التجارة من المشاريع غير الشرعية والاحتكار والتهرّب الضريبي. وينبغي أيضاً العمل على تعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية المحلية عبر تحسين نوعية وجودة المنتجات، وتوفير فرص تسويق خارجية لتصريف الإنتاج.

إنّ دعم وتعزيز القطاع التجاري، يساهم في تحفيز وتفعيل التنمية الاقتصادية في الإقليم ويساعد في توفير فرص عمل للشباب خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

قطاع السياحة

تقدّر نسبة العاملين في القطاع السياحي بحوالي ٢٪ فقط من حجم القوّة العاملة في المنطقة، مما يشير إلى ضعف الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع (شكل ٩).

إن معظم العاملين في هذا القطاع هم من الفئة الشابة وبحسب الجندر فإنّ معظمهم من الذكور.

تتميّز المنطقة بمواردها الطبيعية الجديرة بالاهتمام، حيث تحتضن ثروة حرجية وأماكن أثرية مهمّة مثل، نواويس في برجا، وقصر شحيم الروماني، وجامع أثري في دلهون وشلّال مزبود وبعض الاماكن الدينية كالمقامات في بلدة عانوت ومزبود وشحيم وكترمايا وغيرهم. تحتاج هذه الموارد السياحية المهمّة إلى الاهتمام والعناية بالإضافة إلى الترويج الإعلامي لها بهدف جذب السوّاح إليها، وتحفيز الإدارات المحلية والجمعيات الأهلية والجهات الرسمية المعنية لإيلائها الرعاية الكافية.

تتواجد أيضاً في المنطقة مجموعة من المؤسسات السياحية كالمسابح والمطاعم والفنادق حيث يقوم النشاط السياحي بشكل أساسي على فعالية هذه المؤسسات.
يعاني القطاع السياحي في منطقة إقليم الخروب الشمالي من مشاكل عدّة تؤثر سلباً على تطوره وازدهاره، وأهمها، الكلفة العالية للخدمات السياحية مما ينعكس سلباً في استقطاب السياح واستدامة نشاطها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الاتحاد يقوم بتنظيم مهرجانات سنوية تستقطب عدداً من السواح والمغتربين.

ومن المشاكل الأخرى غير الاهتمام المحدود بالموارد السياحية، نقص الصيانة في الأماكن الأثرية، غياب الإعلان والإعلام، بالإضافة إلى غياب الخطة الاستراتيجية السياحية التي تشكّل عقبة أخرى تحول دون التطوير المستدام لهذا القطاع.

بناءً على ما تقدم، ينبغي العمل على دعم وتعزيز وتطوير القطاع السياحي في منطقة إقليم الخروب الشمالي، على أن يعتمد هذا المشروع على إنشاء غرفة سياحية بالتعاون مع وزارة السياحة تُعنى بتنظيم العمل السياحي في المنطقة والإشراف على الأماكن الأثرية والسياحية، بالإضافة إلى التخطيط لجذب السياح إلى المنطقة.
ويمكن العمل أيضاً على إدراج إنشاء أكواخ لبيع المأكولات السريعة والهدايا التذكارية الحرفية، وذلك لتعزيز تجربة السوّاح وتشجيع الزيارات المستدامة والتسوّق المحلي.
ويتطلّب تنشيط السياحة في المنطقة أيضاً حثّ البلديات لإيلاء القطاع السياحي الاهتمام الكافي والقيام بالتعاون مع أصحاب المؤسسات السياحية لصيانة ورعاية الأماكن الأثرية وإدراجها على الخريطة السياحية الوطنية، كما والحفاظ على الثروة الحرجية الغنية بتنوّع أشجارها وحمايتها من التعدّيات ومخاطر الحرائق. ويذكر هنا بأنّ الأحراج في المنطقة قد تعرّضت سابقاً إلى الحرائق وهذا ساهم في خسارة أعداد كبيرة من أشجارها.

إنّ من شأن هذه الحلول المقترحة، تمكين القطاع السياحي في منطقة إقليم الخروب الشمالي من تحقيق نمو وتطور مستدام، والمساهمة في توفير فرص عمل للشباب وتعزيز الاقتصاد المحلي.

التحويلات من الخارج

تعتبر نسبة الاغتراب ضمن بلدات الاتحاد متوسطة فهي تصل إلى حدود ٤,٥٪ من عدد السكان المسجّلين. يساهم المغتربون في مساعدة عائلاتهم وأقاربهم في المنطقة عبر تحويلات شهرية تقدّر بحوالي ٢ مليون دولار شهرياً مما يساعد هذه العائلات على تخطّي الصعوبات المادية التي يعانون منها جرّاء تدهوّر الأوضاع الاقتصادية التي تعبر بها البلاد.

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يعتمد الاقتصاد المحلي في منطقة إقليم الخروب الشمالي على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تتضمّنها القطاعات المتنوّعة في المنطقة، فبينما يعتمد حوالي ٦٦٪ من القوّة العاملة على القطاع الوظيفي العام والخاص، كالعمل في المدارس الرسمية والخاصة والإدارات الرسمية والشركات الخاصة، نجد أعداداً ضئيلة من العاملين في قطاع المهن والحرف بسبب المنافسة القوّية لليد العاملة الأجنبية، أما القطاع التجاري فيعتبر قطاعاً ناشطاً خاصة أنه يقوم على أنواع مختلفة من الأعمال التجارية التي تتنوّع ما بين تجارة المواد الغذائية، والصناعات الغذائية، والمواد الأولية الخاصة بالبناء، وتجارة السلع الجاهزة للاستهلاك المنزلي كالأدوات المنزلية والمفروشات وغيرها، بالإضافة إلى محطات الوقود والصيدليات وغيرها والتي بمجملها تلبّي احتياجات المجتمع المحلي، إلاّ أنّها تعاني من منافسة السلع الأجنبية.

ويذكر أنّ هذا القطاع على أهميته، قد تأثّر بشكل كبير ومباشر بالأزمات المتراكمة، بحيث أغلقت بعض المتاجر والمحال التجارية أبوابها، وتم تسريح العديد من العاملين في هذا القطاع، كما وتراجعت نسبة المبيعات في الكثير من المؤسسات التجارية إلى أدنى مستوياتها بسبب تدنّي القدرة الشرائية لدى السكان خاصة أن المنطقة تحتضن أعداداً كبيرة من الموظفين الذين تدنّت قيمة رواتبهم بحيث أصبحوا شبه عاجزين عن تلبية احتياجاتهم.
يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي تطال الفئات الشابة من المتعلمين الذين باتت خياراتهم الوحيدة إمّا النزوح الى المدن او الهجرة الى خارج الوطن.
ولا بد من التعريج ضمن هذا الإطار على القطاع السياحي في المنطقة حيث أنّه وبالرغم من توافر العديد من الموارد الطبيعية والأثرية والدينية والمؤسسات السياحية كالمطاعم والمسابح والفنادق إلاّ أنّه لا يعتبر مورداً أساسيا في الإقتصاد المحلي بسبب نشاطه الخجول في المنطقة من جهة أولى، ونظراً لغلاء الخدمات السياحية المتوفّرة في المنطقة بسبب الكلفة العالية لها من جهة ثانية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام المحدود جداً بهذا القطاع من قبل الإدارات المحلية والجمعيات الأهلية والجهات الرسمية على حد سواء من جهة ثالثة.

لذلك فإنّ القطاعين الأكثر ثباتاً واستقراراً في المنطقة هما قطاعي الزراعة والصناعة اللّذين يشكّلان دعامتين أساسيتين في الإقتصاد المحلي، حيث يحتلان نسبة ٣٠٪ من حجم القوّة العاملة وهذه النسبة تعتبر مشجّعة للعمل على دعم هذين القطاعين، خاصة أنهما يتمتّعان بوجود المقوّمات الطبيعية والبشرية التي تشكّل رافعة أساسية في تعزيزهما وتطويرهما.

سيركّز هذا القسم من التحليل على قطاعي الزراعة والصناعة اللّذين يتكاملين مع بعضهما البعض كما ظهر ذلك من خلال الاهتمام المتزايد بتصنيع المنتجات الزراعية حيث احتلّت حيّزاً مهمّاً ضمن القطاع التجاري والمردود الاقتصادي للاتحاد. كما تبيّن من خلال العمل الميداني، وبنتيجة اللقاءات والمناقشات مع الأطراف المعنية، أنّ قطاعي الزراعة والصناعة يشكّلان فرصةً حقيقية لدفع وتطوير عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي.

على الصعيد الزراعي، تقدّر مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الاتحاد بحوالي ٢,٥٢ كيلومتراً مربعاً، حيث تمتاز بنوعيّة تربتها الصالحة لزراعات متعدّدة. وتشمل الزراعات المختلفة في المنطقة، زراعة الزيتون، والخروب، والبقوليات، والقشطة والأفوكادو. بالإضافة إلى رواج تربية النحل وإنتاج العسل، ونمو وازدهار قطاع تربية المواشي والدواجن.

إنّ توفّر هذه الزراعات المتنوّعة في المنطقة، يؤمّن مواد أوّلية لصناعات غذائية مختلفة، وبالتالي يُغني الأسواق التجارية في المنطقة وخارجها بالمنتجات الزراعية والغذائية المصنّعة وهذا يبيّن مدى الترابط المتين بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المنطقة.

توجد في منطقة الاتحاد سبع تعاونيات زراعية، وتعتبر من المقوّمات الزراعية المهمّة والتي من شأنها دعم وتنظيم المزارعين وتحسين أوضاعهم، إذا أتيحت لهم فرص التدريب والتمكين والتنسيق فيما بينهم.

ومن أهم المشاكل التي تواجه الزراعة في الإقليم، التغيّر المناخي الذي ساهم بشكل كبير في تراجع القطاع الزراعي بحيث أرخى بتداعياته على صحة الأشجار والمزروعات وعلى نوعيّة الإنتاج، ومن المشاكل أيضاً تزايد تكاليف المبيدات والمواد الزراعية والبذور مما يرفع كلفة الإنتاج على المزارعين، المنافسة غير العادلة للمنتجات الزراعية المستوردة. بالإضافة إلى شحّ المياه وارتفاع تكاليفها، واعتماد أساليب ري تقليدية، وعدم توفّر الطاقة اللازمة لذلك، وضعف تصريف الإنتاج الزراعي، وغياب الرزنامة الزراعية، والمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وعدم فعالية التعاونيات الزراعية، نقص الكفاءة العلمية الزراعية لدى المزارعين، وغلاء الأدوية اللازمة لصحة وسلامة النحل.

لذلك، وبما أن الزراعة يمكن لها أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل، فمن الضروري العمل الجادّ وبتضافر جهود كل من الاتحاد والبلديات والفعاليات والتعاونيات والوزارة المعنية لدعم وتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات العلمية الزراعية للمزارعين، من خلال سلسلة من الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي وتحسين أدائه. يتضمن هذا التوجّه مجموعة من النقاط الرئيسية:
- تنظيم مصادر المياه والتغلّب على شحّ المياه، وهذا يتطلّب العمل على تبنّي أساليب الري الحديثة مثل الري بالتنقيط، لتحقيق أقصى استفادة من المياه المتاحة وتحسين كفاءة استخدامها في عمليات الزراعة.

- العمل على تطوير التصنيع الزراعي بجودة عالية من خلال تطبيق معايير نوعية صارمة، مما سيسهم في تحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة قيمتها التسويقية.
- إدخال زراعات جديدة ومتنوعة تتناسب مع طبيعة التربة والبيئة المحلية، انسجاماً مع تغيّرات المناخ والتحدّيات المتعلقة بنوعيّة التربة وسيساهم ذلك في تعزيز استدامة القطاع الزراعي وتحقيق تنوّع في المنتجات.
- تعزيز دور التعاونيات الزراعية وتفعيل التنسيق فيما بينها من خلال توحيد الجهود وتبادل الخبرات والمعرفة، سيساهم في تعزيز فعالية القطاع الزراعي وتحسين مستوى إنتاجه وتصنيعه.
- العمل على توفير أسواق جديدة للمنتجات الزراعية عبر العمل على توسيع نطاق تصريف المنتجات من خلال تطوير شبكات توزيع موثوقة وإيجاد فرص للتصدير والتسويق الداخلي.
- أمّا فيما يتعلق بالموارد البشرية، لا بد من العمل على تعزيز وتطوير الكفاءات والمهارات لدى المزارعين عبر توظيف مزارعين متخصصين ومهندسين زراعيين لتوجيه ودعم العمليات الزراعية. كما يجب العمل على تدريب اليد العاملة وتأهيلها لتحقيق أفضل النتائج.

باختصار، إنّ تعزيز القطاع الزراعي يتطلّب اعتماد أساليب ري حديثة وتصنيع ذو نوعية عالية، وتنويع الزراعات وتوفير أسواق جديدة، وتعزيز الدور التعاوني وتوجيه الموارد البشرية والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع الزراعي في المنطقة.

على صعيد القطاع الصناعي، تتنوّع الصناعات الأساسية في الإقليم، وتشمل صناعة زيت الزيتون والزيت النباتي والصابون والدبس وصناعة الشوكولا الرائجة التي تبرز من خلال بعض العلامات التجارية المعروفة، صناعة المنتجات الورقية كالمحارم وصناعة الفخار والخشب والخفان والبلاط والترابة وغيرها.

إنّ هذه الصناعات المتوفّرة في المنطقة ويضاف إليها المؤسسات الصناعية في مختلف بلدات الإقليم، تشكّل مقوّمات أساسية للقطاع الصناعي، خاصة أنها تساهم في دعم النشاط الاقتصادي المحلي من جهة وتساهم في توفير فرص عمل للشباب ضمن المنطقة من جهة أخرى.

ويذكر أنّ تصريف المنتجات يتمّ بشكل رئيسي ضمن الأسواق المحلية، بالإضافة إلى بعض التصريف الخارجي، لذلك فإنّ ضيق الأسواق الخارجية يعتبر من المشاكل الأساسية التي يواجهها القطاع الصناعي في الإقليم بالإضافة إلى مشاكل أخرى، كغلاء المواد الأولية ومنافسة اليد العاملة الأجنبية، ومنافسة المنتجات الأجنبية، وغيرها.

بناءً على ما تقدّم، يتوجّب العمل على دعم قطاع الصناعة في المنطقة لما له من أهمية قصوى في تنشيط الحركة الاقتصادية من جهة أولى وكونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الزراعي من جهة ثانية كما ويرتبط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسياحة والتجارة والحرف من جهة ثالثة.

إنّ دعم وتطوير هذا القطاع يقوم من خلال مجموعة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي وتعزيز استدامته. وتتضمّن هذه الجهود تركيزاً أساسياً على عدة جوانب:

- توفير مصادر الطاقة البديلة والمستدامة عبر تشجيع الشركات الصناعية على تبني الأنظمة التي تعتمد على الطاقة المتجددة، وذلك للحدّ من تأثيرات القطاع الصناعي على البيئة ومواجهة أزمة الطاقة وغلائها.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الصناعية والمعاهد المهنية. حيث أنّ هذه الشراكات ستوفّر منصّة لتبادل الخبرات والمعرفة، مما يسهم في تطوير تقنيات جديدة وابتكارات عديدة في مجال الصناعة.
- تعزيز وتطوير الموارد البشرية المتاحة في القطاع الصناعي، من خلال تنظيم دورات تدريبيّة متخصّصة لتوجيه وتطوير مهارات العاملين في هذا القطاع، مما يساهم في تحسين كفاءتهم وتمكينهم من التعامل بفاعلية مع تحدّيات التسويق والمنافسة.
- العمل على توفير فرص عمل جديدة من خلال توجيه الجهود نحو تطوير وتوسيع القطاع الصناعي. حيث يتمّ دمج الشباب والخبراء في سوق العمل، وهذا يساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة.
- تعزيز التنوّع في مجال القوى العاملة، بما في ذلك توظيف النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث سيتمّ توفير بيئة عمل متاحة ومتساوية الفرص أمام جميع الفئات، مما يعّزز من التنوّع والشمول في القطاع الصناعي.
- وأخيراً، لا بد أن تلعب البلديات دوراً مهماً في دعم القطاع الصناعي، من خلال إجراءات تشجيعية تتضمّن التسهيلات لتعزيز الاستثمار في المناطق الصناعية، للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص عمل جديدة.

باختصار، إنّ تحقيق تنمية مستدامة للقطاع الصناعي يتطلّب مجموعة متكاملة من الإجراءات التي تشمل توفير الطاقة البديلة، وتعزيز التشبيك بين المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير فرص العمل المتنوّعة، وتفعيل دور البلديات في تحقيق هذه الأهداف. هذه الخطوات ستساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة القطاع الصناعي على المنافسة والنمو في الأسواق المحلية والعالمية.

التوجهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الاستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة اللذين يشكلان فرصةً حقيقية لتنمية اجتماعية واقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوّعي لهذين القطاعين واللذان تمّ عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالسياحة والتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن بلدات الاتحاد، ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

بالنسبة لقطاع التجارة، وعلى الرغم من محدودية هذا القطاع في إطار الاتحاد، فأن القطاع يمتلك إمكانيات كبيرة ناتجة عن ترابطه بقطاعي الزراعة والصناعة الناشطين والقادرين على تقديم العديد من المنتوجات المحلية للتجارة. بناءً على ذلك فأنّ التوجّه المستقبلي للاتحاد على الصعيد التجاري يقوم على بناء القدرات عبر التحفيز والتدريب على خدمة التسويق عبر الإنترنت (online) لتفعيل الحركة التجارية، بالإضافة إلى العمل على تنظيم معارض لتصريف الإنتاج. كما يجب العمل على تأمين الطاقة البديلة خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة ساعات التقنين، مما قد يؤدي الى تلف المنتوجات علماً أنّ المنطقة تفتقد لوجود برادات عامة للمنتوجات الزراعية.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات، يعاني القطاعان الصحي والتربوي من تأثيرات الأزمة الاقتصادية والنقص الحادّ بالمعدّات والمستلزمات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ الاتحاد يسعى في تأمين الدعم اللّازم للمستوصفات الرسمية والخاصة الواقعة في إطار الاتحاد نظراً لأهميتها الكبيرة في تأمين الرعاية الصحية لسكان وأبناء الاتحاد. ويفتقر الاتحاد كذلك إلى النشاطات الشبابية بالرغم من وجود عدد من الأندية الرياضية التي تهتم فقط بالرياضة. كما يفتقر إلى النشاطات الخاصة بالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، بالرغم من وجود عدد كبير من الجمعيات المحلية والروابط العائلية.

بناءً على ذلك فإنّ التوجّه المستقبلي للاتحاد في القطاع الاجتماعي هو السعي لتأمين الطاقة البديلة للمؤسسات الصحية والتربوية، التحفيز لإقامة مراكز لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لشملهم في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، التحفيز لتنظيم نشاطات للأطفال والمسنين والاستمرار في تنظيم المهرجانات أو البطولات الرياضية. كما سيسعى الاتحاد لتحسين واقع الخدمات المرتبطة بالبنى التحتية كالصرف الصحي والمياه والطرقات والكهرباء والاتصالات والنفايات وغيرهم مما يساهم في تحسين جودة الحياة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، سيحاول الاتحاد العمل على وضع مخطط لتطوير القطاع السياحي كونه يجمع ما بين الجبل والساحل، من خلال تنشيط وتفعيل الأماكن الأثرية الموجودة واستثمار الخط الساحلي على الشاطئ اللبناني علماً أنه يقام سنوياً مهرجانات لهذه الغاية. بناءً على ذلك فإنّ التوجّه المستقبلي للاتحاد في القطاع السياحي هو السعي في تفعيل السياحة البيئية، الاستمرار بإقامة مهرجانات سياحية، تسليط الضوء على الأماكن الأثرية والسياحية، والتحفيز لإقامة أكواخ لبيع المأكولات السريعة والهدايا التذكارية والحرفية على جوانب الأماكن الأثرية ترتبط مباشرةً بالمنتوجات الزراعية. كما سيسعى الاتحاد لحماية الثروة الحرجية الغنيّة في الإقليم من خلال استحداث فرق للإطفاء والعمل على تزويدهم بالآليات بعد أن كانت تعرضت لحرائق كبيرة في السابق، مما يساهم بالحفاظ على موارد الاتحاد وثرواته ويعزّز السياحة البيئية.

قطاع الزراعة

يتميّز الاتحاد بتربة خصبة صالحة لزراعات متنوّعة حيث يتم تصنيعها وتصديرها إلى المدن الكبرى وأحيانا إلى الخارج كصناعة زيت الزيتون والزيت النباتي ودبس الخروب، إلا أنّها تبقى صناعات تقليدية بحاجة إلى تطوير مع ضرورة توفير الطاقة الكهربائية كونها تشكّل العامل الرئيسي في تأمين مياه الري والتصنيع الزراعي. بالإضافة إلى ذلك يمكن أيضاً الاستثمار في قطاع الدواجن والأبقار الناشط حالياً والذي يمكن أن يشكّل عاملاً مساعداً في تأمين مداخيل إضافية لعدد من العائلات.

بناءً على ذلك، إنّ التوجّه المستقبلي للاتحاد على الصعيد الزراعي يتمثّل في ١) السعي لتوفير الطاقة البديلة للزراعة: ويتمثّل ذلك بالعمل على تحديد الأولويات لمشاريع الطاقة البديلة والتي يمكن أن يستفيد منها أكبر عدد من المزارعين ومن شأنها تغطية أكبر نسبة من الأراضي. وبناءً على هذه الأولويات، سيقوم الاتحاد مع البلديات المعنية بالتوجّه إلى الجهات المانحة على المستوى المحلي والوطني، وأيضاً إلى المؤسسات الدولية الداعمة. ٢) بناء القدرات عبر تنظيم دورات تدريبية وإرشادية للمزارعين: تتميّز بلدات الاتحاد بوجود عدد كبير من السكان المقيمين لا سيّما الشباب الذين يعانون من البطالة بأغلبيتهم. وهذا سيساعد البلديات والاتحاد على جذب عدد كبير من العناصر البشرية للإلتحاق في الدورات التدريبية وورش العمل. وعلى اتحاد البلديات أن يقوم بدراسة حول احتياجات الشباب وكفاءاتهم لتحديد أنواع ومجالات بناء القدرات المطلوبة والتحدّيات المتوقّع مواجهتها. ويمكن أن يعتمد الاتحاد على طلاب الجامعات في تنفيذ الدراسة والتي تستطيع فروع الجامعات أو الجمعيات الأهلية المتخصصة الموجودة ضمن نطاق الاتحاد أن تلعب دوراً مساعداً في إعدادها لجهة الأسئلة. ٣) تفعيل التعاونيات الزراعية وتأمين المعدّات الزراعية اللّازمة: ويعتبر هذا التوجّه أساسياً لضمان استمرارية النتائج التي يمكن تحقيقها ضمن القطاع الزراعي. كما إنّ وجود تعاونيات زراعية متخصّصة يساعد على وضع استراتيجيات واضحة للتدخّل في مجالات الزراعة من خلال إيجاد آلية واضحة للتنسيق والتعاون فيما بينها، على أن تقوم التعاونيات في تنظيم هذا القطاع عبر تقسيم الاختصاصات بحسب الخبرة، نوع الزراعات، المنطقة الجغرافية، مما يتيح إمكانية واسعة للاستفادة ويضمن عدم الازدواجية بين المزارعين والزراعات. و٤) تأمين المواد الأولية والأسمدة وإقامة معارض للتسويق وتصريف الإنتاج الزراعي: ويستوجب ذلك من الاتحاد المبادرة إلى تفعيل وتعزيز العلاقة مع وزارة الزراعة للتعرّف على إمكانيات الوزارة التي يمكن استثمارها في دعم المزارعين وتحديد نوعيّة هذا الدعم خاصةً لجهة تأمين الأدوية والأسمدة. كما يمكن لاتحاد البلديات بالتعاون مع وزارة الزراعة والتعاونيات الزراعية العمل على تنظيم معارض زراعية موسمية خلال السنة للمساعدة في تسويق منتجات المنطقة وزيادة المداخيل وخلق فرص عمل.

قطاع الصناعة

يتميز الاتحاد بصناعات متطورة أبرزها صناعة الترابة في سبلين، صناعة المحارم الورقية، صناعة الصابون والصناعات الغذائية على أنواعها كصناعة الشوكولا، الطحينة، دبس الخروب التي تعد من أهم الصناعات والزيوت وغيرها. لكنّ هذا القطاع يشكو من منافسة اليد العاملة الأجنبية ومن المنتوجات المستوردة وغياب الطاقة الكهربائية. بناءً على ذلك، فإنّ التوجّه المستقبلي للاتحاد في القطاع الصناعي يتمثّل في ١) السعي لتوفير الطاقة البديلة مما يساعد على خفض الكلفة، وبالتالي خفض الأسعار والمنافسة مع البضائع المستوردة. ويتوجّب على الاتحاد ضمن هذا السياق وضع خطة تدخّل لتأمين الطاقة البديلة بحسب الأولويات وبشكلٍ يضمن التوزيع العادل للطاقة على المؤسسات خاصةً أنها تتبع للقطاع الخاص وهي تبغي الربح. ويمكن من جرّاء التوفير المحقق من الطاقة، خفض عنصر المنافسة حيث يتاح لهذه المؤسسات أن ترفع من كمية إنتاجها وبالتالي أن تزيد من عدد الأيدي العاملة المحلية. و٢) التشبيك ما بين المؤسسات الصناعية والمعاهد المهنية لتأمين فرص العمل وبناء القدرات عبر تنظيم دورات تدريبية تساهم في توجيه وترشيد الصناعيين حول التسويق والمنافسة. ويذكر هنا أنّ المنطقة تتمتّع بوفرة المؤسسات الصناعية الكبيرة والمعاهد وفروع الجامعات والكلّيات التابعة لها، مما يوفّر فرصةً حقيقية لوضع خطة للتنمية الصناعية على مستوى الاتحاد تتضمّن آلية التوسّع ضمن هذا القطاع والقطاعات الأخرى التي يمكن دعمها لزيادة اليد العاملة والمهارات التي يمكن تدريب الشباب عليها.

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمّ تنظيمها مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي، تمّ التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"إقليم الخروب الشمالي، تحفة الوطن بجبله وساحله، غنيٌ بهمّة أبنائه، زاخرٌ بتنوّع زراعاته وصناعاته، عامرٌ بسخاء روّاده، قويٌّ بجوّدة اقتصاده."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية للعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقوّمات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي على تنمية قطاعي الزراعة والصناعة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلّب العمل على تحقيق تنمية زراعية وصناعية ووضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكلٍ من قطاعي الزراعة والصناعة على التدخلات الاستراتيجية المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

الإطار المؤسساتي

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

- الإعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للري

الإطار المؤسساتي

- تعزيز وتفعيل عمل ودور التعاونيات الزراعية والسعي إلى زيادة عددها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع كليات الزراعة ضمن الجامعات الموجودة للمساعدة على إجراء أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج

الموارد الطبيعية

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في منطقة إقليم الخروب والاستثمار في الأراضي الشاسعة
- حماية المياه الجوفية
- الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة النفايات
- العمل على إصدر وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحد من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي لا سيما من إنتاج الزيتون والخروب
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكل متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للري
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- تكرير مياه الصرف الصحي واستعمالها في ري زراعات معينة
- إنشاء أنظمة ري حديثة للزراعة
- إدخال استعمال التكنولوجيا الحديثة
- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

- تحفيز الشباب على الإنخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل
- تحسين عملية التسويق الزراعي من خلال تدريب موجّه على آليات التوضيب والتعليب وفتح أسواق جديدة خارج الاتحاد

خارطة طريق القطاع الصناعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

البنية التحتية

أهداف قصيرة الأمد

- صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعامل والمناطق الصناعية وتأمين التيار الكهربائي
- الإعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق الصناعية للحد من التلوث
- العمل مع أصحاب المصانع والمؤسسات الصناعية على وضع آلية لمعالجة النفايات الصناعية

أهداف متوسطة الأمد

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية اللازمة للصناعة

أهداف طويلة الأمد

- تطبيق الآليات الموضوعة لمعالجة وإدارة النفايات الصناعية

الإطار المؤسساتي

أهداف قصيرة الأمد

- بناء علاقة متينة مع وزارة الصناعة وتعزيز التعاون مع UNIDO
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع القطاع الخاص الصناعي

أهداف متوسطة الأمد

- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص/الصناعي
- السعي لإعداد خطة للتنمية الصناعية في المنطقة
- إشراك المؤسسات الأهلية في عملية إستقطاب الشباب للإنخراط في القطاع الصناعي
- بناء علاقة مع الجامعات والمعاهد الموجودة لدعم التوجيه العلمي للطلاب
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع التي تدعم الصناعات المحلية

أهداف طويلة الأمد

- العمل على زيادة وتحفيز الاستثمارات في المشاريع الصناعية

الموارد الطبيعية

أهداف متوسطة الأمد

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في منطقة إقليم الخروب وحمايتها من التلوث الناتج عن الصناعات
- حماية الأنهار والينابيع الموجودة من رمي النفايات الصناعية
- الحد من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- المحافظة على وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد وجذب الزوار والسوّاح

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

- تدريب وتمكين الشباب للدخول في مجالات العمل في الصناعات المحلية
- تنظيم معارض للإنتاج الصناعي المحلي بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول الصناعات المحلية في المنطقة وجودتها

أهداف طويلة الأمد

- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع الصناعية المحلية

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، إنّ عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي الزراعة والصناعة ليست بالعملية السهلة ولكنّها غير مستحيلة، حيث يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة بالإضافة إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين أيضاً من خارطتي الطريق أنّه بإمكان اتحاد البلديات وبمساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً، والتي يمكن لها أن تساعد في وضوح الرؤية لجهة الخطوات التالية الواجب تنفيذها. لذلك، فإنّ القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتم السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتتحدّد مهمتهما في وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويتوجّب على أعضاء هذه اللجان الالتزام بتوفير الوقت والجهد اللّازمين لتحقيق التقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة، ان تقوم كل لجنة العمل على حدة عبر الإتصال بالوزارات المعنية والتعرّف على استراتيجية وخطط هذه الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية التي يمكن الاستناد عليها في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية الزراعية والصناعية خاصةً لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللّازمين من أجل إعداد ووضع استراتيجية وخطة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجة الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة قطاعية، والتي أثمرت في وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحدّيات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألاّ يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه، من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ستة أشهر. ومن المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.